التحديات التي تواجه بناء السلام في المدن المحررة(نينوى والانبار)

الباحثة زينب ساير غضبان الأستاذ المساعد الدكتور ناصر كاظم خلف

Zsayr6691@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث التحديات التي تواجه عملية بناء السلام في المدن العراقية المحررة، مع التركيز على محافظتي نينوى والأنبار، بوصفهما من أكثر المناطق تضررًا من النزاعات المسلحة. يركّز المحور الأول من البحث على التحديات السياسية والتحديات الخارجية التي تعيق تحقيق سلام مستدام في هذه المدن. وتتمثل التحديات السياسية في ضعف الحوكمة المحلية، والانقسامات السياسية، وغياب التنسيق الفعّال بين الحكومتين المركزية والمحلية، إضافة إلى تأثير المحاصصة السياسية في إدارة مرحلة ما بعد التحرير. أما التحديات الخارجية فتشمل التدخلات الإقليمية والدولية، وتضارب المصالح الخارجية، وتأثير الأجندات السياسية والأمنية للدول الفاعلة على استقرار المناطق المحررة. ويخلص البحث إلى أن نجاح بناء السلام في نينوى والأنبار يتطلب معالجة جذرية لهذه التحديات من خلال تعزيز الحكم الرشيد، وتقوية المؤسسات المحلية، وتحقيق توازن في العلاقات الخارجية بما يخدم المصلحة الوطنية ويضمن استدامة السلام.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام، المدن المحررة، نينوى، الأنبار، التحديات السياسية، التحديات الخارجية، ما بعد النزاع، الاستقرار السياسي.

Challenges Facing Peacebuilding in the Liberated Cities (Nineveh and Anbar)

Researcher
Zainab Sayer Ghadban

Assistant Professor, PhD
Nasser Kazem Khalaf

Abstract:

This study examines the challenges facing the process of peacebuilding in Iraq's liberated cities, with a focus on the provinces of Nineveh and Anbar as some of the areas most affected by armed conflict. The first محور of the research concentrates on political challenges and external challenges that hinder the achievement of sustainable peace in these cities. Political challenges include weak local governance, political divisions, the absence of effective coordination between the central and local governments, as well as the impact of political quota systems on the management of the post-liberation phase. External challenges involve regional and international interventions, conflicting external interests, and the influence of political and security agendas of key actors on the stability of the liberated areas. The study concludes that successful peacebuilding in Nineveh and Anbar requires addressing these challenges fundamentally through strengthening good governance, empowering local institutions, and achieving a balanced foreign relations approach that serves national interests and ensures sustainable peace.

Keywords:Peacebuilding, Liberated Cities, Nineveh, Anbar, Political Challenges, External Challenges, Post-Conflict, Political Stability.

المقدمة

شهد العراق خلال السنوات الماضية صراعات مسلحة تركت آثارًا عميقة على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في المدن التي خضعت لسيطرة الجماعات المسلحة ثم جرى تحريرها لاحقًا، مثل محافظتي نينوى والأنبار. وعلى الرغم من الجهود الحكومية والدولية المبذولة لإعادة الاستقرار، ما تزال عملية بناء

السلام تواجه تحديات معقدة تحول دون تحقيق سلام مستدام. وتبرز هذه التحديات بشكل خاص في الجوانب السياسية والتدخلات الخارجية التي تؤثر في مسار إعادة الإعمار، والمصالحة المجتمعية، وتعزيز الاستقرار. ومن هنا تأتي أهمية دراسة التحديات التي تواجه بناء السلام في المدن المحررة، بهدف تشخيصها وتحليل آثارها واقتراح سبل معالجتها.

أولا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أبرز التحديات السياسية والخارجية التي تواجه عملية بناء السلام في المدن المحررة، ولا سيما في محافظتي نينوى والأنبار، وما مدى تأثيرها في تحقيق السلام المستدام؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الإشكاليات الفرعية، منها ضعف الحوكمة المحلية، وتداخل الصلاحيات بين السلطات، واستمرار الانقسامات السياسية، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي تعيق استقرار هذه المدن.

ثانيا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن ضعف الأداء السياسي الداخلي واستمرار التدخلات الخارجية يمثلان عائقين رئيسين أمام تحقيق بناء سلام مستدام في المدن المحررة في محافظتي نينوى والأنبار، وأن معالجة هذه التحديات تسهم بشكل فاعل في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ثالثا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعًا حيويًا مرتبطًا بمرحلة ما بعد النزاع في العراق، ويسهم في توضيح طبيعة التحديات السياسية والخارجية التي تواجه بناء السلام. ودعم صناع القرار والباحثين برؤية تحليلية تساعد في صياغة سياسات أكثر فاعلية وتسليط الضوء على خصوصية مدينتي نينوى والأنبار بوصفهما نموذجين للمدن المحررة.

رابعا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تحديد مفهوم بناء السلام وأبعاده في مرحلة ما بعد النزاع.
٢. تشخيص أبرز التحديات السياسية التي تواجه المدن المحررة.
٣. تحليل دور وتأثير التحديات الخارجية في مسار بناء السلام.
٤. بيان انعكاس هذه التحديات على الاستقرار السياسي في نينوى والأنبار.
٥. اقتراح تحديات تسهم في تعزيز بناء السلام المستدام.

سادسًا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، من خلال وصف واقع المدن المحررة وتحليل التحديات التي تواجه بناء السلام فيها. كما يستند إلى تحليل الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، بهدف الوصول إلى نتائج علمية تدعم فرضية البحث وتحقق أهدافه.

المحور الاول / التحديات السياسية

ان المرحلة التي سبقت دخول التنظيمات الارهابية شابها الكثير من الانتكاسات والتجاذبات السياسية بسبب عدم قدرة النخب على التعاطي مع مرحلة مابعد النظام السابق بشكل ديمقراطي وكانت اهم تجلياتها هي (جبار، ٢٠١٨، ص ١٤٩) :

- الطموح لأتخاذ السلطة هدفا وغاية باستغلال عواطف معينة وقصور النظرة الى مخاطر هذا الاتجاه.
- عدم الثقة السائد في تعامل الاطراف السياسية ونظرة الشك المتبادل التي يمارسها كل طرف تجاه الاخر.

الارتزاق السياسي والانتهازي لدى البعض لشعورهم انهم في ظل سيادة مبدا المواطنة لا مكان لهم لأنها تعني مشاركة سياسية واسعة للجميع في مقابل الحياة المدنية والسياسية لارساء مجتمع المساواة والتكافؤ .

- تمسك كل طرف سياسي بوجهة نظره حسب مايراه هو بعيدا عن روح التفاهم المشترك متخندقا بقوة كتلته في هذا الجانب او ذاك وبما ينعكس سلبا على المجتمع بشكل عام والمواطن بشكل خاص.
- تباين آراء النخب السياسية خاصة المشاركة في العملية السياسية من مفهوم المحاصصة الطائفية حيث سيشوبه في الكثير من الاحيان الغموض والضبابية وحتى مجلس المحافظة القائم الذي ولد بصعوبة كبيرة توزنات وتقاطعات معقدة فانه جاء هش ناهيك عن ضعف كفائتها وقلة تجربته والاكثر من ذلك ان المحاصصة استمرت كانت تقيم الحواجز الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية بين ابناء المناطق بسبب ميل السياسيين الى تكريسها .

أ- تحديات داخلية

تعرّضت مدينة الموصل لعملية تغيير ديمغرافي غير مسبوقة بعد استيلاء "داعش" عليها، بدأت باستهداف مختلف الجماعات العرقية بعمليات الترحيل القسري والتهجير والإبادة الجماعية التي طالت الإيزيديين والمسيحيين والشبك والتركمان الشيعة، وكل من يعارضهم من العرب. وهو ما أدى إلى تغير التنوع السكاني الذي ميّز مدينة الموصل عبر عقود طويلة عن غيرها من المدن، وانقسم

النازحون من هذه المدينة إلى قسم اختار النزوح إلى المحافظات العراقية الأخرى، وقسم آخر اختار الهجرة إلى خارج العراق، لا سيما المسيحيين الذين تناقص عددهم في العراق بشكل كبير منذ فترة طويلة.كما سيطرت القوات الكردية على بعض المناطق، وهي ما أُطلق عليها "المناطق المتنازع عليها" بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية بعد تحريرها من سيطرة تنظيم "داعش" الذي كان قد استولى عليها سابقًا ،وقد ظهرت مشكلة "المناطق المتنازع عليها" بعد عام ٢٠٠٣، وتُعد من المشاكل المعقدة التي لم يتم التوصل إلى حلٍّ لها طيلة المرحلة السابقة، وهذه المناطق موجودة على حدود إقليم كردستان مع المحافظات المجاورة لها (مثل: نينوى، وصلاح الدين، وديالى)، وتختلف المواقف والادعاءات والروايات حول هذه المناطق بين العرب والأكراد، وكذلك التنوع الديمغرافي الموجود فيها الذي يتكون من عرقيات وديانات متنوعة.ولعلّ من أهم "المناطق المتنازع عليها" في نينوى: قضاء عقرة، والحمدانية، ومخمور، وتلعفر، وتلكيف، والشيخان، وسنجار، وغيرها. ويدعي القادة الأكراد أن هذه المناطق "كردستانية" حتى وإن كانت الأغلبية من سكانها ليسوا أكرادًا، وفي المقابل يصر العرب على أن هذه المناطق عربية وليست كردية.

وفي ظل هذه الأوضاع، سيطرت قوات البشمركة الكردية على هذه المناطق بدعم من التحالف الدولي بعد الاتفاق مع الحكومة العراقية، على أن يتم الانسحاب منها بعد تحريرها، ولكن يشير الواقع وأغلب تصريحات القادة الأكراد إلى رفض الانسحاب من هذه المناطق، كونهم يعدونها جزءًا من إقليم كردستان، وأن "حدود الإقليم قد رُسمت بالدم" كدلالة على عدم التخلي عن السيطرة عليها، وتُقدر منظمة العفو الدولية أن عدد السكان العرب الممنوعين من العودة إلى بيوتهم في كل المناطق المتنازع عليها يبلغ عشرات الآلاف.

١- تحديات الامن في سنجار وتلعفر

نتج عن احتلال تنظيم داعش الارهابي مجموعة من المشكلات الاساسية في بعض المناطق في نينوى من شق النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يشكل خيوط تمسك تلك المناطق اذ تتنوع بؤر التوتر في مناطق مختلفة من نينوى وتمثل سنجار ابرزها تليها مناطق سهل نينوى وتلعفر، كما ان التنوع الديني والمذهبي في سهل نينوى استغل من قبل بعض الجهات السياسية والحزبية لاستمرار الشرخ فيها.

أ- **منطقة سنجار:** اظهرت الاحداث المتتالية في نينوى منذ عام ٢٠١٤-٢٠٢٤ استمرار مشكلة استمرار مشكلة سنجار بطريقة معقدة اذ انه بعد هجونم التنظيم الارهابي عليها واضطرار الالاف من سكانها الى الاحتماء داخل الجبل ودخلت مجموعات مسلحة تابعة لحزب العمال الكردستاني من سوريا لقطع الطريق على التنظيم وامنت طريقا لخروج عشرات الاف من الايزيديين من سنجار الى مناطق داخلية وتمكنت قوات التحالف من تامين غطاء جوي لقوات البشمركة لتحرير مناطق زمار وربيعة وصولا الى جبل سنجار وتحرير ناحية سنوني ذات الاغلبية الايزيدية لكن بقيت مناطق مركز قضاء سنجار وجنوبه دون تحرير حتى نهاية ٢٠١٧ ليتم تحريرها من قبل الجيش العراقي، وبعد سيطرته انسحبت البيشمركة والادارات المحلية من المنطقة واتخذت منطقة فايدة مقرا بديلا لها وهو مااحدث مشكلة مجددا بشان من يتولى ادارة المنطقة اذ اعلنت الفصائل اتالمسلحة كنها وحدات حماية الايزيديين وبعض الجهات التابعة لحزب العمال عن تشكيل الادارة المحلية الذاتية لسنجار ، وبقيت منطقة داخل جبل سنجار منطقة محظورة من الناحية الامنية بسبب تواجد جهات مسلحة غير معروفة تمارس كل فترة عمليات تجنيد للشباب والشابات من منطقة سنجار من العرب والكرد والايزيدية ضمن توجه عقائدي يساري. (عزو، ٢٠٢٤، ص٩)

كما شهدت المنطقة تعثرا في عمليات المصالحة المجتمعية والحوار فالاتهامات المتبادلة بين الاطراف المجتمعية في سنجار تكاد تفشل اي مبلدرة حوار بسبب طبيعة الانتهاكات التي حدثت في القرى الايزيدية كما ان عودة النازحين و عمليات اعادة الاعمارتاثرت بشكل كبير ووتشير التقارير ان المنطقة لم تشهد عودة الا ثلث سكانها مقارنة بعام ٢٠١٤ وحتى اتفاق سنجار على الرغم من توقيعه بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان لكن لم يكتب له التنفيذ بسبب الرفض من اطراف تفرض سيطرتها بشكل عملي على الارض .

ب- **منطقة تلعفر**:عمل تنظيم داعش الارهابي على اثارة الفتن بين الاهالي المتكونة تركيبتهم السكانية من تنوع قومي ومذهبي وحدثت عمليات نسلحة وتفجيرات واغتيالات لشخصيات اساسية في المنطقة ، وبعد هجوم داعش اضطر فيه عشرات الالاف من اهلها الهرب الى سنجار ومن ثم الى اقليم كردستان وبعدها الاتجاه الى مناطق في الوسط والجنوب، وبعد طرد التنظيم الارهابي كان ساد الشعور بعدم الاستقرار من السكان الاصلين كما ان البعض منهم حصوا على فرص اقتصادية افضل في مناطق النزوح مما جعل نسبة العودة الى المنطقة لا تتعدى ٦٠% من مجمل سكان مركز القضاء وفقدت تلعفر نتيجة حالة الاستقرار الهش مكانتها الاقتصادية بعد ان كانت بوابة اقتصادية وتجارية مهمة تجاه منطقة غرب وجنوب غرب نينوى في اقضية سنجار والبعاج والحضر ومنطقة الجزيرة ذات المساحات الشاسعة ، اما المراكز الادارية في المؤسسات الحكومية فهي لازالت تشهد انقساما وتنافسا مذهبيا واضح المعالم ما يعرض مستويات الاستقرار في المدينة الى الخطر كما حدث في انتخابات عام ٢٠٢١ وانتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٢٣. (عزو، ٢٠٢٤، ص٩)

ثانيا: تحديات امنية

١ .الملف الامني : ويضم ثلاث اوراق اساسية، (خلايا داعش النائمة) و(ترحيل عوائل المتورطين في مناصرة داعش) و(مستقبل الحشود العسكرية في المدينة).

ففيما يتعلق بعوائل داعش وطريقة التعامل معهم من المواضيع المعقدة في الملف الأمني حيث يعتبر شائكًا من الناحية الأمنية والاجتماعية خاصة أن كلمة "عوائل داعش" تصنف إلى أنواع:

-عوائل ضد كل أفعال أبنائها ورفضت حتى العيش معهم وبعضهم غادر المدينة لأجل هذا السبب بالتحديد.

-عوائل لم توافق ولم تعارض على وجود أبنائها كعناصر داخل التنظيم وبقيت تتعامل معهم دون تأييدهم على ذلك الفعل ودون مقاطعتهم أيضًا.

-عوائل وافقت على دخول أبنائها لداعش وتفتخر بهم وتدافع عنهم إعلاميًا واستفادت من وجودهم في التنظيم بشكل مادي أو معنوي.

-عوائل منتمية للتنظيم (رجال ونساء وأطفال) ومؤمنين بفكره ومجاهرين بالدفاع عنه والقتال في سبيله.

هناك أكثر من ٣٠ حشدًا من أبناء محافظة نينوى متنوعة المشارب، فهناك حشود عشائرية عربية وحشود تركمانية وأيزيدية وشبكية ومسيحية لا يعترف كل منها بالأخر كمرجعية وتسلسل قيادي ويتنافس على بسط النفوذ والسيطرة.

وتختلف نينوى عن الانبار كون الاخيرة لم تعاني من التغير الديمغرافي الكبير في اراضيها كون الطابع العشائري هو الغالب على تركيبة المدينة ، لكن بعض الاسر التي بقيت في المدن تعرضت الى اضرار مادية وبشرية بعد اتهامهم بالتواطئ او الانضمام الى التنظيم الارهابي فتعرضت منازلهم الى الحرق او السرقة ، ورافقها مقاطعة الكثير لهم وتوتر في طبيعة العلاقات الاجتماعية ، فظهرت العوائل المطرودة من المجتمع ولا يسمح بعودتها والعوائل المتهمة والعوائل

الموصومة بداعش والعوائل الفاقدة للمعيل والعوائل المظلومة اجتماعيا، فضلا عن ان بعض شركاء العيش اصبحوا موفوضين كذلك فان العمل بالاحكام العشائرية وصعود سلطة العشيرة فصار طبيعيا بعض الاعراف، مثل اخذ الثار او النفي او القصاص او اعلان البراءة من بعض الاسر، جنائيا اذا تحدثنا بلغة الارقام نلاحظ في احصائية دائرة جنايات الانبار ان حجم القضايا الارهابية قد ارتفع بصورة ملحوظة بعد عمليات تحرير المحافظة ، اذ تم حسم اكثر من ١٨٠٠قضية شكوى عام ٢٠١٧ (الصبيحي، د.ت، ص٣٢٦)

٢- **ظاهرة السلاح غير المشروع:**على الرغم من وجود قوانين لتنظيم السلاح في العراق وتضمنت جميعها الكثير من الضوابط ولم يتم اغفال اي جانب الا وعالجه القانون لدرجة ان تعليمات تنفيذ القانون رقم ١٣ الملغى لم يتم الغاؤها بعد صدور القانون الاخير الا بصدور تعلمات جديدة تحل محلها لكن مسالة وجود السلاح واتاحة امكانية حيازته وحمله حتى السلاح غير المرخص مازال من اكبر القضايا الخطيرة التي تؤثر على السلم المجتمعي في العراق.

ان انتشار الاسلحة غير المشروعة يؤدي الى الكثير من المشكلات الخطيرة للدولة والمجتمع لعل اهمها: (مصطفى، د.ت، ص٤)

١- انها تعيق عمل الاجهزة الامنية في فرض سيطرتها على البلاد وتسبب زيادة قلق المواطن على امنه وامن عائلته واطفاله .

٢- تضعف الايمان بقدرة الحكومة على الضبط وبالتالي انتشار الفوضى والاضطرابات .

٣- تفاقم معدلات الجريمة وتقويض الجهود الرامية الى ارساء سيادة القانون.

٤- تزيد من احتمال اندلاع الحروب الاهلية والعشائرية .

٥- زيادة الاغتيالات وجرائم الخطف والجرائم المنظمة .

٦- تهديد اقتصاد الدولة وهجرة رؤوس الاموال وضعف الاستثمارات .

٧- تعيق تنمية قطاعات السياحة والصناعة .

٨- تمثل تهديدا على الامن الوطني واستقراره ونزاهة الانتخابات.

٩- تديم دومات العنف وعدم الاستقرار السياسي والمجتمعي.

١٠-تغذي التوترات الطائفية والمذهبية والعرقية.

١١-تقوض استقلال القضاء .

ثالثا: تحديات اجتماعية وثقافية

أ- معاناة عودة النازحين

تعد مشكلة من اكثر المشاكل الشائكة تعقيدا في العراق،ولم تتوصل الحكومة الى حل جذري من اجل اغلاقه منذ سنوات ، وغالبية هؤلاء النازحين هم من الاقليات المسيحية كالكلدان والسريان ، والاشوريين فضلا عن اليزيديين ، رغم ان العائدين الى مناطق سكناهم قد تجاوز الخمسة مليون شخص بينما بقي اكثر من مليون شخص لا يزالون في المخيمات او في يسكنون مناطق متفرقة اخرى ، وقد عقدت اللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين اجتماعا في مقر وزارة الهجرة والمهجرين ناقشت خلاله اعتبار العوائل الساكنة في المخيمات مستقرة في المجتمع تمهيدا لغلق ملف النزوح بشكل نهائي نهاية العام ٢٠٢٥، وقد قوبل هذا الاجراء بردود فعل معارض من قبل وزارة الداخلية في اقليم كردستان العراق وصفت اجراءات وزارة الحكومة الاتحادية بانها انتهاك لحقوق المواطنين الاساسية وسابقة غير دستورية ، وان اجبار النازحين على الاندماج القسري في مناطق خارج مناطقهم الاصلية يخلق وضعا ديمغرافيا جديدا يتعارض مع نصوص الدستور العراقي والقانون الدولي واتفاقية جنيف ، وحث الاقليم المنظمات الدولية والاممية

لوقف تنفيذ القرارات ، وان وجود ١٨مخيما للاجئين يضم اكثر من ٦٠٠الف شخص يمثل مشكلة للاقليم لابد من وجود حلول ناجعة لها.[١]

ومن التحديات المهمة التي كانت عقبة النازحين اذ ان وجود الخلايا النائمة من بقايا التنظيم الارهابي كان له تاثير على بطئ عودة النازحين ، فوجود بعض البؤر القريبة الى مناطق سكناهم فضلا عن وجود المعدات الحربية المتروكة والمقذوفات غير المنفجرة كلها اسباب ارجأت عودة البعض منهم على الرغم من استمرار عمليات ازالة تلك الموانع ، كما ان فقدان او سرقة الوثائق المدنية حالة متكررة والكثير من النازحين لايحملون وثائق وبالتالي يصعب تسجيلهم كنازحين وتعذر حصولهم على مساعدات حكومية كما انهم اكثر عرضة للاعتقال او الاحتجاز وصعوبة الاجراءات الروتينية لأعادة اصدار وثائق جديدة لهم ومحفوفة بالفساد المالي واغلب هؤلاء لايملكون ما يكفيهم من المال للحصول عليها.(نامق، د.ت، ص١٦)

كما ان من المشكلات التي تواجه النازحين هي اشكالية الحصول على الوثائق الرسمية للنازحين، وتعد من المشاكل الكبيرة التي واجهت النازحين وهنا بدأت معاناتهم وعنى الكثير من مشكلة الوثائق الرسمية حيث عند مغادرتهم مكان سكناهم كان الهدف الرئيسي الحفاظ على أرواحهم من الأعمال العسكرية او الارهابية او القصف الذي تعرضت لهم مناطقهم لذلك الكثير من عوائل النازحين الى ما تركوه خلفهم من اوراق ووثائق سواء كانت هذه الوثائق هوية الاحوال المدنية أو جواز السفر او شهادة الميلاد وحتى وثائق الزواج فضلا عن وثائق التحصيل العلمي (علي، ٢٠٢٢، ص٥٧)وبسبب فقدان هذه الوثائق تعرض النازحون الى الكثير من تقيد الحرية ونتج عنه صعوبة بالغة في كيفية الحصول على

[١] العراق يبحث إغلاق ملف النازحين بحلول نهاية العام الحالي، قناة رادو، من الموقع الالكتروني الاتي: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/2108202515في ٢٠٢٥\٨\٢١

المستمسكات الثبوتية لهم وكانت مرحلة البحث على اصدار وثائق جديدة كانت مرحلة صعبة وشاقة مليئة بخيبة الامل فضلا عن ذلك عدم استطاعتهم الى الرجوع الى مناطقهم لاسترجاع هذه الوثائق، كما أن مشكلة فقدان الوثائق سبب مشكلة اخرى وهي تسجيل الاطفال حديثي الولادة من شهادة ميلاد كون هناك بعض المستشفيات كانت ترفض تسجيل الاطفال وتعتمد اجراءات معقدة قد حملت اعباء كبيرة جدا على النازحين وفق ما تقدم ان عملية عدم تسجيل وثائق رسمية لهؤلاء الاطفال مشكلة كبيرة في قاعدة البيانات كون الكثير منهم لا يوجد لديهم وثائق رسمية وهنا سوف يتم خلط هؤلاء الاطفال واحتسابهم أطفال. (نامق، د.ت، ص١٦)

ب-تحديات التعددية الاجتماعية والدينية والسياسية

كما ذكرنا سابقا ان العراق متلون اجتماعيا بالوان طيف متعددة والاكثر من ذلك الانتماءات الوقمية والمذهبية والدينية مما يجعل الخريطة الاجتماعية متباينة والواقع ان البعد المذهبي والقومي والعشائري قد سيس في بعض جوانبه فلم يعد ياخذ بعدا خالصا متعلقا بكون الاختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر مااصبح الاختلاف متغيرا متعلقا بشرعية العمل السياسي وقبوله من قبل كل او بعض العراقيين فاعتماد الهويات الفرعية المتعددة اصبح مصدرا لحدوث الصراعات بين الجماعات دون الذهاب الى المشترك الاعلى من ذلك ، فالهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهنا بالقدرة على تشكيل هوية وطنية واندماجية على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات ، فالهوية الوطنية في العراق اصابها التصدع في حقب زمنية معينة واصبحت الولاءات الفرعية كالعشيرة والطائفة اعمق منها واصبحت بعض القوى السياسية تتصرف وفق مصلحتها الخاصة وتعددت مراكز القوى بدون اتفاق على برامج سليمة لادارة هذا النوع

والتعدد وتحويله الى اداة فاعلة للسلام وهو ما يشكل عائقا امام بناء السلام والتعايش السلمي في العراق.(عجيل،٢٠٢٣.ص٣٠٩)

ج-تحديات الخطاب الديني

المجتمع العراقي عرف الخطاب الديني منذ اقدم العصور اذ كان له تاثير واضح في اتجاهين تمثل الاتجاه الاول في تعديل السلوك الانساني وفق منهجية اجتماعية تربوية دينية يريمها الشرع والاتجاه الثاني عندما غير الخريطة السياسية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ودخول الازاب الدينية في المجال السياسي وتوجيه الخطاب الديني الوجهة التي توصله الى منصة الحكم وتوضيفها سياسيا ، وان تسييسه ادى الى بروز مشكلات واجهته منها عدم وجود مرجعية دينية موحدة بل اصبح هناك منطلقات فكرية ودينية متعددة ادت الى خلافات وصراعات فكرية متباينة ومختلفة في طرحها للافكار اثرت على دوره من خلال الاتيان بتعاليم وافكار تغرس في عقول الشباب وتحريف اهدافه الذي من صوره الغلو والتطرف في المسائل الدينية والسياسية وظهور الجماعات المتشددة والابتعاد عن اساسيات الدين .(النائلي، ٢٠١٧)

فالخطاب الديني والمضمون يمكن ان يؤجج الخلافات بين افراد الدين الواحد او الاديان الاخرى ورفض الاخر واتباع سياسة الاقصاء وعدم القبول بالتعددية الدينية والعرقية والمذهبية والثقافية وظهور الخطاب الاصولي الذي عمل على تشويه الاسلام والمسلمين ، فضلا عن دور الاعلام الذي عكس صورة الواقع السياسي والاجتماعي وحرف الخطاب الديني اذ اصبح بعض الدعاة توجهاتهم الى القطاع السياسي وتحريف الثوابت الدينية والقيمية من خلال ادواتهم الاعلامية والتحريض الطائفي عبر هذه الوسائل لاسيما القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي الذي تعد المغذي لفكر الفرد وماتنتجه من انعكاسات سلبية على الواقع الاجتماعي والتي يمكن ملاحظة اثارها بصورة مباشرة على الواقع الاجتماعي

للشارع العراقي الذي تم توظيفه اثناء التوترات السياسية التي اصبحت ادوات الحكومات المتطرفة .(احمد، ٢٠٢٣، ١٢٩)

وتمثلت مشكلة الخطاب الديني في عجزه عن تحقيق امور سياسية لتحصين المجتمعات من التطرف والفكر المتطرف وتفعيل القواسم المشتركة بين الاديان والمذاهب وتقديم صورة ايجابية عن الاسلام لذا اصبح الخطاب الديني يتجه نحو افكار خلقت ازمة فكرية انبثقت عن ذلك الخطاب وما طواه من اخطاء عززت اتجاهات العنف والتطرف في المجتمع العراقي الذي له اثار اجتماعية خطيرة لاسيما عندما يتحول من حالة فردية الى اجتماعية اذ يساهم في التضليل وضرب منظومة القيم التي تسبب فتنة دينية وثقافية وسياسية تقويض السلم المجتمعي من خلال نشر خطاب الكراهية وعدم قبول الاخر مما ادى الى جموده وركوده في طريقته واسلوبه في ظل ظروف اجتماعية وسياسية متسارعة ومتجددة مما ادى الى الملل منه وعدم قدرته على تحقيق الاهداف المجتمعية ، وعلى الرغم من وجود مواقع وفضائيات تهدد السلم المجتمعي من خلال استخدام خطاب الكراهية الا انه هناك مواقع وصفحات دينية تاكد على التعايش بين مكونات المجتمع كون خطابها الديني معتدل ، فخطاب الكراهية هو تمهيد للصراع والتوتر بين مكونات المجتمع وبالتالي فان معالجته والتصدي له ضرورة تتطلب نهجا شموليا وتعبئة المجتمع ككل . (احمد، ص١٣٠)

ح –تحديات اعادة تاهيل جيل الحرب

لاشك في ان الحروب العراقية التي امتدت لاكثر من عقدين وما تلاه من احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية خلفت ورائها الكثير من الدمار في المباني والبنى التحتية الا انها ايضا قامت بتدمير الكثير من الاخلاقيات والقيم التي تشكل اسس المجتمع السليم وخطورة التشوه الذي اصاب منظومة القيم في العراق تكمن في تاثيرها على الجيل الذي نشا في العراق ي اتون هذه الاحداث ،

فجيل الحرب قد اصيب بالعديد من الاعاقات على مختلف جوانب حياته اولهما اعاقات تعليمية نتيجة التهجير وصعوبة التنقل بين المناطق العراقية بسبب خطورة الوضع الامني وثانيهما اعاقات فكرية في ظل حرب يتصارع اطرافها بالسلاح وليس بالفكر وثالثها اعاقات نفسية بسبب اضطراب الحياة العائلية الطبيعية والعلاقات الانسانية السوية وغياب الشعور بالطمأنينة والامان والاستقرار ، وخامسهما اعاقات مهنية وقفت دون انخراطه في الحياة العملية المنتجة ناهيك عن الاعاقات الجسدية ، كل هذه المشاكل تجعل من جيل الحرب قضية خطيرة تستوجب استنفار المجتمع بجميع مؤسساته لاعادة تاهيله.

خ –**تحديات العمليات انتقامية** من قبل المتضررين من داعش في الانبار والموصل تجاه بعض من سببوا لهم الاذى اثناء احتلال التنظيم الارهابي لتلك المناطق او من ساند التنظيم خلال تلك السنوات، من جانب اخر هناك صعوبة تامين الحماية القانونية من قبل الحكومة للشهود الذين يدلون بشهاداتهم امام المحاكم في القضايا التي تتعلق بانتهاكات داعش.(علي، ٢٠١٧)

رابعا–تحديات اقتصادية

واجهت المحافظات التي استضافت أعدادًا كبيرة من النازحين ضغوطًا اقتصادية متزايدة، تمثلت بارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية، إلى جانب الزيادة الكبيرة في تكاليف الإيجارات السكنية. وقد ألقت هذه التحديات بعبء إضافي على كاهل الدولة، التي لم تقتصر التزاماتها على توفير احتياجات النازحين فحسب، بل شملت أيضًا تغطية نفقات الأمن والعمليات العسكرية، ما أدى إلى استنزاف كبير في الموارد المالية، كما تسبب النزوح نحو المحافظات القريبة من مناطق الصراع في ارتفاع أجور السكن في تلك المناطق، ما ضاعف من المعاناة المالية للنازحين وفاقم من هشاشتهم الاقتصادية والاجتماعية.(حميد ، ص٢٧٣) وفي سياق آخر، تعرّضت ممتلكات بعض المواطنين للاستيلاء من قبل تنظيم داعش خلال فترة

سيطرته، واستمر هذا الانتهاك بعد هزيمته من خلال التلاعب بالمستندات الرسمية والتزوير في وثائق الملكية. ويشير ذلك إلى وجود ثغرات خطيرة وفساد إداري في بعض دوائر التسجيل العقاري، وهو ما يشكل عائقًا كبيرًا أمام جهود إعادة التأهيل وإعادة الحقوق إلى أصحابها، ويقوّض ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. (نامق، ص١٧)

أ-ازمة البطالة وعدم وجود عمل لهم:

أدى النزوح إلى تداعيات اقتصادية وخيمة على النازحين، حيث فقد الكثير منهم ممتلكاتهم وأراضيهم في أماكن إقامتهم الأصلية، كما خسروا وظائفهم وأصبحوا بلا مصدر دخل ثابت. اضطر النازحون، بسبب الحاجة الملحة لتأمين مستلزمات أسرهم، إلى قبول العمل في ظروف صعبة وبأجور زهيدة جداً، مما زاد من معاناتهم الاقتصادية. هذا الوضع أثر سلباً على المحافظات التي استقبلتهم، إذ تنافس النازحون العمال المحليون الحرفيون على فرص العمل، وكان وجود الأيدي العاملة النازحة ذات الأجور المنخفضة سبباً في امدن التي نزحوا لها. بالإضافة إلى ذلك، تسبّبت أزمة البطالة في دفع أعداد كبيرة من الأطفال الذين لم يتجاوزوا الخامسة عشرة إلى الالتحاق بسوق العمل الذين اضطروا لمغادرة المدارس والانخراط في سوق العمل بهدف مساعدة عائلاتهم على تجاوز الفقر والعوز الناجم عن ظروف النزوح القاسية. هذه الظاهرة كان لها تأثير سلبي على مستقبل هؤلاء الأطفال، إذ فقدوا فرص التعليم والتطوير، مما يعزز من دائرة الفقر والتهميش في المجتمعات المتضررة.

أما من الناحية الاقتصادية، فتستنتج الباحثة أن المدينة عانت من شلل اقتصادي شبه تام خلال فترات العنف، خاصة في ظل الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية والخدمات الحيوية، مثل الكهرباء والمياه والتعليم والصحة. كما أن معدلات الفقر والبطالة ارتفعت بشكل ملحوظ، خصوصاً بين فئة الشباب، نتيجة

لانهيار فرص العمل وتراجع الاستثمار. ورغم بعض المبادرات المحلية والدولية لإعادة الإعمار بعد ٢٠١٧، إلا أن ضعف التخطيط، وغياب الرقابة، والفساد الإداري حال دون تحقيق تحول اقتصادي حقيقي ومستدام.

بناءً على ذلك، تؤكد الباحثة أن أي مسعى لبناء السلام في الموصل لا يمكن أن ينجح من دون معالجة جادة للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال دعم برامج المصالحة المجتمعية، وتمكين الفئات المهمشة، وتحفيز التنمية الاقتصادية، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويعيد الثقة بين المواطن والدولة.

ب- الفساد المالي والاداري

تعمق ظاهرة الفساد وانتقالها من ظاهرة سلوكية مرتبطة بفئات معينة الى بنية مؤسسية متكاملة ومترابطة ترسخت جذورها لخدمة مصالح معيقة لعملية التنمية ، وتحول الفساد الى مصدر استنزاف وهدر للمال العام واقتطاعه جزءا كبيرا مهما من الدخل والناتج وتسريبه لخارج المنظومة الاقتصادية وبدلالة مؤشر الحوكمة لمنظمة الشفافية الدولية اصبح العراق من بين الدول العشر الاولى الاكثر فسادا في العالم عام ٢٠١٥.[٢]

ان نقص السيولة المادية وتعرض اسعار النفط الى انخفاض كبير في خضم الحرب على داعش واعادة اعمار العراق، عقد من اجراءات الحكومة في تحقيق استراتيجياتها، وقد تكررت المشكلة في عام ٢٠٢٤ اذ وتعرض العراق الى عجز مالي يبلغ ٧,٦% من الناتج المحلي عام ٢٠٢٤ وارتفاع الدين العام حتى وصل الى ٥٤,٦% في ٢٠٢٥، قد تحد هذه الازمة من قدرة الدولة على توفير الخدمات وفرص العمل ، وتسبب تحديا للعلاقة بين الدولة والمواطن، فالازمات

[2] وزارة التخطيط، الجمهورية العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨، ص٥٤.

الاقتصادية اذا لم تعالج بشكل ناجع فان الجماعات الارهابية تستغل حالة الاحباط لدى الشباب لتجنيدهم [٣].

ويرى البنك الدولي ان تاثير التحديات الاقتصادية على التماسك المجتمعي كبير ، فضعف الاقتصاد يؤدي الى صراع بين المكونات حول الموارد المحدودة ، بينما افي التماسك العمودي فان عدم الاستقرار السياسي يظهر عندما تعجز الدولة عن تلبية احتياجات المواطنين [٤].

ت-تهدف سلسلة القروض التي حصل عليها العراق من اجل تمويل سياسات التنمية الى دعم جهود الحكومة العراقية الرامية الى الاستقرار في المناطق المحررة اقتصاديا واجتماعيا ، الا ان هذه القروض لم تحقق ما هو مطلوب كاصلاحات تحقيق الشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة ومحاربة الفساد ، اذ ان هناك تلكؤ في جدولة هذه الديون وتبويبها للقطاعات التي تحقق بها فائدة للنهوض بالمجتمع ، ففي موازنة ٢٠١٧ كان العجز يمثل ٢١,٧% من الموازنة العامة رغم الانفراج في الاوضاع الامنية والاقتصادية والارتفاع النسبي للنفط ، وقد وصلت ديون العراق الى ١٣٥٨٥١مليار دينار عراقي.

ان النفوذ الاقتصادي الذي تفرضه الديون يؤدي حتما الى الهيمنة السياسية والعسكرية على الدولة والديون بطبيعتها خيار صعب بالنسبة للدول التي تعتمد على الديون كوسيلة لتمويل النفقات الاستهلاكية وهذا ما يترتب على الدولة اثارا بعيدة المدى في عدم قدرتها على تسديد الدين والفوائد المترتبة عليه (الجبوري،٢٠٢١، ص٢)

---

(٣) عماد وكاع عجيل، مصدر سبق ذكره، ص٣١٤،

(٤) برنامج الامم المتحدة في العراق(UNDP)، لسلام المستدام في العراق نهج للتماسك المجتمعي .في ٢كانون الثاني ، ٢٠٢٣.

أ- تحديات مشاريع التقسيم الداخلي

من التحديات التي واجهت المدن المحررة بعد هزيمة داعش هو كيفية عودة الواقع الاثني عما هو عليه قبل الاحداث او بالاصح قبل عام ٢٠٠٣ ، وقد حاولت القوى والاحزاب الكبيرة ان تفرض واقعا جديدا على المنطقة برمتها ، ففي حزيران\يونيو ٢٠١٧ اعلنت خطة لضم مناطق غرب الموصل الى اقليم كردستان بعد اجتماع عقده مسعود برازاني رئيس اقليم كردستان مع عدد من شيوخ عشائر الموصل ، وهي ليست البادرة الاولى فقد سبق ان اعلن نواب في الكونغرس الامريكي في سبتمبر عام ٢٠١٦ الى انشاء اقليم او محافظة في سهل نينوى اضم الاقليات المسيحية والايزيدية والشبكية بهدف ضمان حقوقها وحمايتها ، فضلا عن ذلك وجود مشروع تناوله عدد من سياسي الموصل المحليين ونواب في البرلمان العراقي ومبعوث للإدارة الأمريكية السابقة إلى العراق، يتضمن تحويل الموصل وتوابعها إلى إقليم يتكون من ٦ إلى ٨ محافظات، أهمها: سنجار، وتلعفر، وسهل نينوى، وجنوب الموصل، ومخمور، وتكون مدينة الموصل المركز محافظة وحدها، وقد يصاحب تطبيق هذه المشروعات والخطط -على اختلافها- عمليات انتقال من منطقة إلى أخرى، وتغيير ديمغرافي بسبب سيطرة مكونات معينة على هذه المحافظة، أو تلك من التقسيمات الجديدة.

ولكن هذه الخطط والمشاريع كان قد سبقها قرار لمجلس النواب العراقي في سبتمبر ٢٠١٦ يقضي بالحفاظ على حدود الموصل ومحافظة نينوى بتقسيماتها الإدارية وفقًا لترسيم حدود ما قبل ٢٠٠٣، يُضاف إلى ذلك الرفض المحلي والوطني للممارسات التي تؤدي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية لمدينة الموصل بشكل خاص ومحافظة نينوى بشكل عام.

المحور الثاني

التحديات الخارجية

لا مناص من القول ان الامن الداخلي في ظل العولمة والارهاب يخضع لميكانزمات التفاعلات الاقليمية والدولية فاليوم اشكالية الامن مرهونة بقدرة هذا الطرف او ذاك في اتساع علاقاته وكسب الاصدقاء وتحييد الاعداء ، فما جرى في العراق هو انعكاس لصراع اقليمي فالنظام الاقليمي في الشرق الاوسط يتصف بانه نظام غير مستقر يسوده غياب التفاهم والتعاون والرغبة في تغيير المواقف ، اما على المستوى الدولي فان ادعاء الولايات المتحدة بمحاربة الارهاب الا انها لا تعير اهمية في محاربته اذا لم تتطلب مصالحها ذلك وخير دليل ما يجري الان في سوريا فقد تطلبت المصلحة ان يكون عدو الامس ومطلوب دوليا شريك وصديق في الوقت الحاضر وحاط بالاهتمام والرعاية ، وفي يلي نلقي الضوء على بعض التحديات التي تمليها علاقة الجوار الاقليمي بالعراق وما تمثل تلك العلاقة من شد وجذب او تهديدات مستقبلية على الامن الوطني وبناء السلام في العراق.

١- تهديدات محتملة للتنظيم الارهابي (داعش)

تمثل خلايا التنظيم الارهابي وفلوله المتبقية في اوكار قصية من العراق تهديدا محتملا للامن الوطني العراقي والسلم المجتمعي، اذ اتخذت هذه الفلول مكامن اختباء في تضاريس جغرافية صعبة الوصول اليها ، مثل جبال حمرين ووادي حوران وغيرها، وقد دفعت سيول الامطار المتدفقة من الجبال في شهر كانون الاول من عام ٢٠٢٥ للجماعات الارهابية النزول حيث المدن والتعرض للاهالي اذ فتحوا النيران على القرى التي نزلوا اليها مما ادلى الى مقتل العديد من ابناء تلك القرى .

وفي جانب اخر ، يمثل الارهابيون المعتقلون في السجون السورية الغاما موقوته ضد الامن العراقي فقد عاش العراق مرحلة ترقب شديدة نتيجة قيام قوات سوريا الديمقراطية (قسد) باطلاق سراح ١٢٠٠ عنصر من مقاتلي تنظيم داعش

الارهابي المعتقلين في سجن غويران المركزي في مدينة الحسكة شرق سوريا مطلع شهر اب\اغسطس عام ٢٠٢٤ خصوصا وان العديد منهم يحمل الجنسية العراقية ، اذ اثارت عملية الافراج هذه العديد من التساؤلات حول الاسباب التي تقف خلف هذه الخطوة رغم ان قوات قسد اعلنت بان اطلاق سراح المعتقلين جاء بناء على قرار العفو الذي اصدرته هيئة العدالة الاجتماعية في الادارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا كاول دفعة من المحكومين وقد تتبعه عملية اطلاق سراح لمزيد من المحكومين في المرحلة المقبلة.(الياس، ٢٠٢٤، ص٣)

ان نجاح قوات قسد في السيطرة على ملف معتقلي داعش الارهابي بدعم من الولايات المتحدة الامريكية وتحديدا بعد اعلان التحالف الدولي نهاية الحرب على التنظيم في ٢٠١٩ جعلت من ورقة داعش وسيلة تاثير مهمة بيد قوات قسد اذ سبق ان هدد التحالف قوات قسد بسحب يدها من ادارة السجن واعلن حينها الرئيس الامريكي نيته بسحب قواته من شمال شرق سوريا وكذلك فان التضامن العضوي العابر للحدود بين قوات قسد وحزب العمال الكردستاني pkk قد يدفع القوات الكردية للمراهنة على ورقة داعش من جديد من اجل تعطيل العمليات التركية الجارية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق عبر خلق فجوة في التفاهمات الامنية بين تركيا والعراق.

٢- الواقع السياسي في سوريا واثره على العراق

كانت الازمة السورية سببا في تحديات كثيرة واجهتها الحكومات العراقية اذ اتخذت منحى الاحتجاجات السورية على انها صراع طائفي ومذهبي كما ان الحكومات العراقية طلبت دعم دولي لمكافحة الارهاب لمواجهة التحديات الجديدة وكانت سببا في تعزيز النفوذ الايراني والامريكي في العراق بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص ، كما اثرت الازمة على اقليم كردستان بتعزيز علاقته مع اكراد سوريا وبنفس الوقت استقبل الاف اللاجئين السوريين وخاصة الاكراد منهم مما ولد ضغطا

اضافيا على الموارد والبنى التحتية في العراق واثر على الاستقرار السياسي والمجتمعي فيه ، وقد زادت الازمة من الصعوبات الاقتصادية بعد تدمير الطرق فاتجه العراق نحو خطوط اخرى عبر الاردن وتركيا مما زاد من كلف الاستيراد والنقل ، فضلا عن انخفاض التبادل التجاري بين العراق وسوريا من ٦٥٦مليون دولار الى عام ٢٠٠٣الى ٧٦مليون دولار فقط عام ٢٠١٥بانخفاض قدره ٩٠% كما ان العراق يرتبط بسوريا بخمسة معابر منها معبر اليعاربة وسميلكا الشرعيان، ومعابر السويدية والوليد والمحمودي غير الشرعية والبعض منها تحت سيطرة قسد وهي لها تبادل تجاري مع اقليم كردستان وغيرها تبادل للتجارة الموازية غير الشرعية وهي تؤثر على الاقتصاد والاستيراد في العراق بشكل كبير .(غضبان،٢٠٢٥، س٢٠٢)

ان عملية سقوط نظام الاسد في كانون الاول عام ٢٠٢٤ ادت الى نتاج واقع اقليمي جديد بدات من خلاله دول الاقليم قياس مجالات الربح والخسارة من سقوط نظام الاسد ، ومع نجاح قوات المعارضة في السيطرة على حلب بدات المواقف السياسية العراقية تتصاعد شيئا فشيئا وهذا التصاعد نابع من لحظة ادراك صعود داعش عام ٢٠١٤ وخصوصا مع الخط الجهادي السابق الذي كان يربط ابو محمد الجولاني (احمد الشرع) زعيم هيئة تحرير الشام مع تنظيم القاعدة اولا ثم مع تنظيم داعش لاحقا ولعل هذا ما جعل الموقف مرتبكا لحد كبير بسبب فتح الحدود التي تؤمن بها التنظيمات الارهابية وامكانية انتقال المخاطر لداخل العراق.

وفي ظل توافق اقليمي على زوال حكم الاسد وخروج الامر من رغبة ايران وروسيا ومع الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في قطع اي امداد لنظام الاسد ومنعها من اي تدخل يعيق تقدم قوات المعارضة نحو دمشق ، فبات على العراق الاعتراف المشروط بالوضع السياسي الجديد ووقوف العراق على الحياد شكل اساسا لبناء موقف سياسي جديد حيال الوضع المستجد في سوريا ، والاتفاق على

مشتركات عديدة كمحاربة عمليات تهريب تجارة المخدرات وجيوب داعش وموقف قوات سوريا الديمقراطية والتصعيد الاسرائيلي المستمر ،وربط مشروع التنمية الجديد بسوريا ، ومشتركات مذهبية اخرى .(الياس، ٢٠٢٥)

ومجمل القول ان اهم التحديات التي يواجها العراق من الوضع في سوريا هي:

ا- ان وجود فوضى او صدام في سوريا يزيد من خطر استغلال الجماعات المسلحة والارهابية مثل بقايا داعش الارهابي في التوغل داخل الاراضي العراقية .

ب-ان بعض الفصائل السورية التي انضوت تحت حكم النظام الجديد مدانة بعمليات ارهابية في العراق وبعضها يحمل توجها تكفيريا خاصة وانها اقدمت على ارتكاب مجازر ضد اقليات معينة في سوريا .

ث-ان تغير النظام السياسي جعل بعض الاصوات الطائفية مستغلة العقل الجمعي في التهجم على رموز دينية في العراق قد يخلق مناخا طائفيا يعبئ ضد السلم المجتمعي في العراق خاصة بعد استغلاله من قبل الشخصيات السياسية التي تجد لها ملاذا في هذا التوجه.

ج- قد يتعرض التوازن الاقليمي بين ايران وامريكا وتركيا الى الضغط واعادة التوجيه في ظل تغير قواعد اللعبة الاقليمية ويزيد من الانقسامات السياسية العراقية .

ح- في ظل عدم سيطرة الحكومة السورية على الحدود يصبح الجهد مضاعفا من جانب الحكومة العراقية للحيلولة دون تغول عمليات تهريب المخدرات وخاصة حبوب الكبتاغون الذي تعد سوريا المنتج والمصدر الاول له في العالم .

خ- ان وجود قوات سوريا الديمقراطية قسد خارج سيطرة الدولة السورية تسبب تهديدا لوحدة اراضي العراق لا سيما وانها تمثل امتداد قومي للاكراد على الجانب الغربي من اقليم كردستان العراق .

٣- العلاقات الامريكية الايرانية واثرها على الامن الوطني والسلم المجتمعي في العراق

تمثلت اهداف الولايات المتحدة الامريكية الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط ومنه العراق والتي تعد منطقة نفوذ استراتيجي وحيوي لها لاسباب عديدة منها : (كامل، ٢٠١٥، ص٤٣٣)

١- جعل المنطقة ضمن النفوذ السياسي والاقتصادي الامريكي .

٢- تقوية الحزام الامني لها وايجاد خطوط دفاعية .

٣- تحقيق ابعاد ستراتيجية اعمق لها في حالة انفجار اي ضراع داخل المنطقة تقليدي او غير تقليدي بحيث يوفر لها امكانية المناورة .

٤- تامين خطوط عبور برية وبحرية وجوية تتحكم في المعابر الدولية بين الشرق والغرب من خلال احكام السيطرة على المنطقة جغرافيا .

٥- التحكم في المنابع والحقول البترولية وضمان امن الطاقة في المنطقة الاستراتيجية بما يمكنها من السيطرة على منافسيها اوربا والصين واليابان وروسيا من خلال السيطرة على عمليات الاستخراج والنقل والتسعيرة بما يمكنها من تعزيز الرقابة الجيوبولوتيكية .

٦- انخفاض كلف استخراج النفط في العراق والمنطقة فالنفط العراقي لايكلف استخراجه اكثر من دولارين بينما الكلفة التشغيلية للنفط الامريكي اكثر من ١٤,٨دولارا وقد تصل كلفة استخراج النفط من الحقول البحرية اكثر من ٦٠ دولار.

٧- فتح اسواق المنطقة امام التجارة الامريكية .

٨- حماية الكيان الصهيوني في المنطقة على اعتبار ان الاخير يمثل الحليف الاكثر اهمية لولايات المتحدة الامريكية والذي يمكن ان تعتمد عليه ، لذا يجي ان يكون متفوقا في المنطقة ، فضلا عن الارتباط بينهما من دوافع

سياسية وفكرية وتاريخية ودينية متعلقة بفلسفة المجتمع الامريكي وتوجهاته الداخلية والخارجية.

في مقابل ذلك عملت ايران على استغلال الفراغ الاستراتيجي في العراق بعد عام 2003لتحوله من عدو وعنصر تهديد لسنوات عديدة الى حليف لها ، تؤمن من خلاله نفسها في محيطها الاقليمي من تقليل الحصار الاقليمي عليها والعمل على كسب هذا الجار من جديد بعد سنوات القطيعة ، لما يمثلة من فرصة كبيرة في مجال تنفيذ ستراتيجتها القائمة على بناء دور اقليمي ودولي مؤثر، فضلا عن ذلك فقد سعت ايران الى عدم السماح الن يكون العراق مرة اخرى نقطة تهديد لها في المنطقةً من خلال ايجاد حكومة معادية لها او من خلال الوجود العسكري الامريكي في العراق الذي يشكل تهديداً فعليا لها . لذلك فقد عملت ايران على تدعيم وجودها في العراق وملء الفراغ الاستراتيجي الحاصل فيه وعدم السماح الولايات المتحدة الامريكية بان توظف العراق ليكون ملف ضغط عليها ، فعملت على دعم الحكومات المتعاقبة في العراق منذ الاحتلال الامريكي له عام ٢٠٠٣ ، وقدمت جميع الدعم والاسناد السياسي لاقامة حكومة عراقية صديقة لايران ولفتح صفحة جديدة من العلاقات البنائه اذ يمثل العراق يمثل العراق بامكاناته وموقعه الاستراتيجي عنصر مهم في المجال الحيوي الايراني. (عبد الحسن، ٢٠٢٣، ص٨٥)

وشكل سعي ايران الحثيث لبناء قوتها من جميع النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية تهديدا صريحا للولايات المتحدة الامريكية خاصة وان ايران ادركت انها في بيئة معادية فكانت تكرس كل امكاناتها وطاقاتها لحماية الدولة والنظام على الرغم من ان الولايات المتحدة قدمت خدمة لايران بازالة الد اعدائها الاقليميين في بغداد وكابول، لكن النفوذ الامريكي في العراق زاد من قلق ايران وهي تدرك ان احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق يعد تطويقا لايران ، لذلك كانت هناك

عدة خطوات لمواجهة الخطر الامريكي منها:(حسنين، ٢٠٢٢، ص ص ٣٢٣-٣٢٤)

أ- معارضة الأجراءات والاتفاقيات الامنية المنعقدة بين العراق والولايات المتحدة وعدته تهديدا امنيا لها ومنها اتفاقية SOFAعام ٢٠٠٨.

ب-دعم ايران للعديد من الفصائل المسلحة المقاومة للتواجد الامريكي في العراق .

ت-عقد صفقات امنية (صفقات شراء اسلحة) كالتي ابرمت عام ٢٠١٤.

ث-قامت ايران بدعم الحكومة العراقية في محاربتها للتنظيمات الارهابية وخلال ٢٤ساعة ، وتاخر الولايات المتحدة في تقديم الدعم اللازم ضد التنظيم.

هذا التقارب لا يروق الولايات المتحدة فاقدمت على عدة خطوات في محاولة للحد من النفوذ الايراني منها الضربات الجوية على القوات الامنية وقوات الحشد الشعبي في مناطق عدة بحجة الخطا، ثم قامت باغتيال قاسم سليماني وابو مهدي المهندس في عملية جوية قرب مطار بغداد ، وما اتبعتها ايران بعد ذلك من استهداف قاعدة عين الاسد والتي تتواجد القوات الامريكية فيها كرد فعل للهجومات الايرانية ، وفي الجانب الاقتصادي كانت العقوبات الامريكية على ايران امتحان صعب للعراق اذ انه اما ان يرضخ للولايات المتحدة ويوقف التعامل مع ايران -مع العلم ان اغلب وارداته هي من ايران ولاسيما في مجال استيراد الغاز الطبيعي الشريان الحيوي لاستمرار محطات توليد الكهرباء الحرارية في العراق كما يستورد العراق حوالي ١٧الاف ميكاواط من الكهرباء الايرانية بمبلغ (١,٥مليار دولار سنويا)، عدا التبادل التجاري غير النفطي الذي وصل عام ٢٠١٨الى ٨مليار دولار مقارنة ب٦مليار دولار عام ٢٠١٦-و يستمر في التعامل مع ايران وبذلك يفقد شريكا وحليفا استراتيجيا مثل الولايات المتحدة الامريكية.(غربي،٢٠٢١، ص٣٨٢)

ان الصراع الامريكي الايراني جعل من البيئة في العراق بيئة مضطربة لانقسام الرؤى والاصطفافات بين هذا الطرف او ذاك وخاصة على مستوى القوى السياسية مما اثر على السلم المجتمعي في العراق وشكل تحديا كبيرا لمستقبله فتوقعات المواجهة قائمة خاصة وان الولايات المتحدة تريد املاء شروطها على ايران فيما يخص برنامجها النووي ، ومن جهة اخرى هناك احتمالية كبيرة ان تعاد المواجهة بين الكيان الصهيوني وايران على ضوء التهديدات الاخيرة لرئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو لايران، والعراق ليس بمنأى هن انعكاسات وتداعيات هذه المواجهة.

٣- تحديات العلاقات العراقية الايرانية واثرها على السلم المجتمعي

يعد العراق منصة متعددة الاوجه تيسر نفوذ ايران اذ يتسم التراث الاسلامي الشيعي المشترك بينهما باهمية كبيرة بالنسبة لايران اذ يشكل العراق موطنا للكثير من المزارات الدينية الشيعية في العالم بما يستقطب ملايين الزوار الايرانيين ، ويمكن طهران من ممارسة نفوذها الديني ويمتد الى المسائل السياسية المهمة كون العراق يشكل نقطة محورية لايران ويعزز دورها كجهة فاعلة اقليمية مهمة ، واتاح هجوم تنظيم داعش على العراق سبيلا لايران في تكريس مكانتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، (سلوم ،٢٠٢٤) فضلا عن مشتركات تقارب بين العراق وايران ، ابتدأت برفض فكرة تقسيم العراق الى اقاليم كردية وسنية وشيعية ، ورفضها محاولة اقليم كردستان الاستفتاء حول انفصاله عن العراق ،وهناك عقبات محتملة في العلاقات العراقية الايرانية تهدد السلم المجتمعي في العراق: (عجيل،١٩٧٤، ص١٣٧)

أ- ان جعل العراق ساحة للصراع بين ايران والولايات المتحدة من الممكن ان يخل بالامن الوطني العراقي وبالسلم المجتمعي فيه .

ب-التوترات الداخلية الايرانية والتي تنعكس على العراق، فقد قصفت ايران بالمدفعية والطائرات المسيرة جبال هلكورد، وبربزين في اربيل بادعائها انها تضم قواعد حزب الكومله المعارض الكردي المعارض لايران.[٥]

ت-مشكلة الحدود وخاصة شط العرب، والذي كان سببا في اندلاع الحرب العراقية الايرانية طوال ثمان سنوات .

ث-مشكلات الحقول المشتركة مثل حقل ابي غرب في ميسان والبئر الرابع في حقل الفكة والذي تجاوزت عليه الحكومة الايرانية عام ٢٠٠٩ لاختلاف معالم تثبيت الحدود بين البلدين .

ج- مشكلة تحويل مجاري الانهار الى داخل الاراضي الايرانية، اذ حولت ايران اكثر من ٤٢نهرا الى داخل حدودها اهما الكارون والكرخة ونهر كنجام جم ونهر الوند وغيرها.

٤- العلاقات العراقية الخليجية واثرها على السلم المجتمعي في العراق

ان في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق كانت السعودية من اول المبادرين في السعي لملئ الفراغ السياسي ، اذ عقدت اجتماعا في ١٨نيسان عام ٢٠٠٣ حضره وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق السعودية والكويت والامارات وتركيا وحضرت البحرين بصفتها الرئيس لبدوري للقمة العربية لتدارس تطورات الاوضاع في العراق وانعكاساتها على المنطقة ، ولكن فيما بعد بدات هواجس الشك والريبة تدور حول قضايا تمثلت في المشروع الديمقراطي الجديد وبدات مخاوف واحتمالات انتقاله اليها، اذ ان موضوع الفدرالية يعد من اهم النقاط التي اثارت التنافر بين البلدين ، وان وجود اقليم في العراق وحكومة اتحادية ذات دستور فدرالي يثير حفيظة المملكة ولا يتناسب مع النزعة المناطقية فيها ، فمن الممكن ان تتنامى

(5) من موقع قناة BBC NEWS(https://www.bbc.com/arabic/middleeast-6369253) ايران تقصف مواقع احزاب كردية معارضة لها في اقليم كردستان، في ٢٠٢٢\١١\٢١.

المطالب وتحذو المملكة حذو العراق وهذا ما يخشاه النظام السعودي، وازدادت حدة التوتر في خضم الازمة الامنية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠١٤، اذ تمثلت باتهام النظام السعودي وبشكل علني من قبل اطراف سياسية رسمية عراقية بدعم المملكة للمجاميع المسلحة داخل العراق وبلغ التوتر اشده واضحت الاتهامات متبادلة اعلاميا بين كليهما . (محمد ، ص٩٨)

وكان السعودية الدور كبير في ابعاد العراق عن عضوية مجلس التعاون الخليجي لان العراق اذا اصبح ضمن منظومة مجلس التعاون سيكون من الناحية الفعلية سيد الخليج ويتوج بزعامته على حساب السعودية وهذا ما لا توافق عليه المملكة وتسعى دائما الى وضعه في خانة العدو لكل الخليج واثارة الهواجس حول توجهاته ومستقبله برغم كل الجهود المبذولة الا ان الاوضاع الراهنة للبلدين كليهما اوجدت مجالا للتوتر والقلق ومنها:(عثمان،٢٠١٢، ص ص ٨-٩)

أ- تنظر السعودية بعين القلق لاحتمالية نشوء تحالف استراتيجي بين العراق وايران ، الامر الذي سيجعل ايران جارة للسعودية بريا مما يشكل تهديدا جديا على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ب-هناك تباين بين قيادة الدولتين من الناحية العقائدية وكلتا الدولتين تؤثر معتقداتها في العلاقات البينية اذ ترى السعودية ان الحكومات العراقية التي شكلت بعد الاحتلال هي حكومات طائفية وتدين بولاءات طائفية وسياسية لايران وتعد مصدر تهديد لامنها واستقرارها وكذلك بالمقابل ترى العديد من القوى السياسية العراقية ان المملكة تناصبها العداء .

ت-ملف الديون المترتبة على العراق وعدم تسديدها وحسم هذا الموضوع ، اذ بلغت الديون اكثر من ١٩مليار دولار جراء حرب الخليج الاولى والثانية ولهذا اثقلت هذه الديون كاهل العراق وعرقلت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه .

ث–ان السعودية تحاول بين الفينة والاخرى اثبات رؤية مفادها ان امن الخليج لابد ان يرتكز على دور سعودي تكون فيه المملكة شريكا رئيسيا اذ ان النظام الاقليمي في منطقة الخليج يفرض على المملكة العربية السعودية اعباء ومسؤوليات كبيرة ويضعها في شبكة متراصة من المهام الجيوسياسية والضغوط والاعباء الاقليمية بكل ماتنطوي عليه ذلك من مشكلات سياسية وامنية مازالت تشغل صانع القرار السعودي وترى ان علاقات العراق مع ايران سيجعل من تهديد الاخيرة مشتركا في الخليج وهذا التهديد المشترك يعتمد على العراق حتى لو كان هذا الاخير غير مؤهل للقيادة الاقليمية ففي علاقاته مع ايران سيكون مؤثرا في معادلة امن الخليج اذ تكاد ايران هي الفاعل الوحيد الذي يمتلك عناصر القوة الاقليمية الشاملة في منطقة الخليج مما يظهر تفوقها في ميزان القوى الاقليمي ويمنحها مكانة ودورا مسيطرا في الاقليم ، وامام سياسات واستراتيجيات حيازة النفوذ والمكانة كان العراق هو المتضرر الاكبر وقد دفع الثمن غاليا في خضم هذه الصراعات .(العامري،٢٠٢٢، ص١٨٥)

نستنتج مما تقدم ان الصراع المذهبي والاختلاف العقائدي بين الدولتين والعمل على توظيف العامل الديني حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانا من اخطر الامور التي انعكست على الواق الامني العراقي وهي احد الاسبابي التي تسببت في ظهور تنظيم داعش الارهابي في مناطق عديدة من العراق ومنها الموصل والانبار.رغم انه بعد دحر التنظيم التكفيري الداعشي في تموز ٢٠١٧ ازدادت الضغوط الامركية والغربية على بعض الدول الخليجية للكف عن التدخل السلبي في العراق والتهديد في حالة عدم الانصياع بتحريك ملف حقوق الانسان داخل تلك الدول .

وفي ٢٥ايلول تم اجراء الاستفتاء في اقليم كردستان العراق للانفصال عن العراق واوفدت الامارات الاكاديمية ابتسام الكتبي رئيسة مركز الامارات للسياسات

استعداد الامارات لدعم انفصال كوردستان العراق عن الحكومة المركزية في بغداد في حال رغبته بذلك. (الحريري،٢٠٢٣، ص٨)

اما الكويت تميزت العلاقات العراقية الكويتية بالعديد من المشكلات بحكم القرب الجغرافي والاختلاط الاجتماعي بينهما وتصاعد التوتر في العلاقات بين البلدين بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية بسبب مشكلات الحرب وقضية الحدود ومشكلة الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، وشهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ نقطة تحول في العلاقات بين البلدين وما اعقب ذلك من تاسيس نظام ديمقراطي ساهم في صياغة العلاقات بين البلدين

على الرغم من ان الكويت كان لها الفضل في احتضان مؤتمر اعمار العراق والمساهمة بمبالغ تتجاوز المليار دولار، الا ان ماضي العلاقات العراقية الكويتية وخاصة مطلع عام ١٩٩٠ اثر الاجتياح العراقي للكويت لايغادر الذاكرة الجمعية الكويتية وخاصة السياسية ، فكانت الكويت مصرة على دفع العراق للتعويضات البالغة ٥٥مليار وتعارض رفع العقوبات الاممية عن العراق ضمن البند السابع ، وتقفز عدة اشكاليات قد تكون الغاما موقوته تهدد الامن الوطني والسلم المجتمعي منها مشاكل ترسيم الحدود والتجاوزات الكويتية على الحدود العراقية وعلى حقول النفط العراقية في الشعيبة وحقل الرميلة وحقل الزبير،فضلا عن المضايقات التي يتعرض لها الصيادين العراقيين الا ان العقبة الاكبر هي ميناء مبارك التي شرعت الكويت ببناءه في نيسان عام ٢٠١١بعد عام من قيام العراق بوضع حجر الاساس لبناء ميناء الفاو الكبير، في موقع مقابل جزيرة بوبيان وملاصق للمر المائي في خور عبدالله الذي يمثل منتصفه الحد الفاصل للحدود البحرية الاقليمية بين العراق والكويت ويمتد خور عبدالله إلى داخل الاراضي العراقية مشكلا خور الزبير الذي يقع فيه ميناء ام قصر ميناء ام قصر العراقي،وهذا الخور تمر من خلاله السفن

التجارية الى الموانئ العراقية ومنها ٧٥% من تجارة النفط •(بسيوني، ٢٠١٦، ص٤٠)

وتعامل دول الخليج الاستراتيجي مع العراق على الرغم من وجود اختلافات بينهما اذ سعت في بعض الاحيان الى تحديد فاعلين سياسيين معينين لدعمهم ، بيد ان هذه الخطوة اثبتت فشلها ولم تسفر عن الكثير بل ساهمت في تقصير النظرة الى دول الخليج في العراق ، رغم ان الدول الخليجية كانت لها تعهدات مالية اكثر ايجابية لتطوير مشاريع اقتصادية مشتركة ولكن الوتيرة البطيئة والبيروقراطية في العراق احبطت امال هذه الدول على استمرار هذه المشاريع ، وفي الوقت نفسه تتمتع ايران بروابط سياسية وامنية واجتماعية وثقافية ومذهبية ممتدة في جميع انحاء العراق ولم تقتصر على المدن الشيعية فقط. (يونس،٢٠٢١، ص ٤)

٥- العلاقات التركية العراقية واثرها على الاستقرار

تبدو العلاقات العراقية –التركية من اكثر العلاقات حساسية بالنسبة للامن الوطني والسلم في العراق ، فتركيا بحكم قربها من العراق تعد من اهم الفواعل المؤثرة على امنه واستقراره وهي لا تختلف عن تركيا القديمة الطامعة في التوسع ، فمن خلال المشكلات العالقة بين البلدين تحاول التدخل في شؤون العراق الداخلية ، وهذا الامر يمتد الى حقب بعيدة فهي استغلت فراغ السلطة عام ١٩٩١ لتنقل التوتر من اقاليمها الجنوبية تجاه العراق ازاء زحف ٤٦٠الف مواطن كردي هارب من بطش النظام البائد، ثم قامت بعمليات عسكرية كبيرة في شمال العراق وتوغلت عشرات الكيلومترات ثم مالبثت ان اقامت منطقة عازلة بحجة منع متسللي حزب

• ، ياتي العمل بميناء مبارك الكويتي كجزء من منظومة متكاملة لانشاء المدن في شمال الكويت وتطوير الموانئ الكويتية، بهدف تحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي شبين بسنغافورة وسيكون في حدود احتياجات الكويت اولا وإقليميا ثانيا، حجم تجارة الواردات من ٣ ملايين طن لعام ١٩٩٣ إلى ٣٠ مليون طن لعام ٢٠٠٩بمعدل زيادة سنوية قدرها ٥ – ٧% في ظل مبارك سوف يضم ٦٠ رصيفا كما الاقتصادي العادي. وحسب الخط الهندسية الكويتية ان ميناء انه سيكون اكبر انشاء بحري في تاريخ الكويت.

العمال الكردستاني، ثم اقامت نظاما امنيا الكترونيا على الحدود العراقية بالتعاون مع اسرائيل والولايات المتحدة (عبيد،٢٠١٥، ص٩٥)

بعد عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من التطور الحاصل في العلاقات العراقية التركية في كافة المجالات السياسية و الامنية والاقتصادية والتجارية ، فقد وصل التبادل التجاري بين البلدين اكثر من ١١مليار دولار، الان ان تلك العلاقات شابها الكثير من التعقيد فقد قامت القوات التركية عام ٢٠٠٨بهجوم عسكري واسع في جبال قنديل العراقية على مواقع حزب العمال الكردستاني ، كما ان مشكلة كركوك واحدة من المشاكل المستعصية اذ يعتبرها الاكراد جزءا من اقليم كردستان وهذا ما ترفضه تركيا تماما وقد جاء على لسان الرئيس التركي عبدالله غول عندما كان وزيرا للخارجية ان بلاده لن تقبل هيمنة اثنية معينة على مدينة كركوك ولا يمكن ان تدعي اي جهة غلبتها على هذه المدينة الغنية بالنفط والتي يصدر ٥٠% من نفطها عن طريق تركيا ، وكركوك –باعتبارها كانت تابعة لولاية الموصل– والاحساس السائد لدى القادة الاتراك بانها جزء من تركيا واستحوذ البريطانيون عليها وان معاهدة لوزان المبرمة عام ١٩٢٣لم تحل هذا الاشكال في حينه، وتستغل تركيا تاجيج مشكلة كركوك والتركمان للتدخل في شؤون العراق.(هاشم،٢٠٠٩، ص٥٥)

كما ان عقد تركيا لعدد من الاتفاقيات مع حكومة اقليم كردستان لمدة ٢٦سنة في صفقة شراء الغاز الطبيعي لشركة (سياه كاليمي) التركية وهو المشروع الاكبر من نوعه في مجال استثمار الطاقة في اقليم كردستان، الذي ينتج ١٦٠مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لتجهيز محطات توليد الطاقة الكهربائية في اربيل وجمجمال ، والاتفاقيات برمتها دون موافقة الحكومة العراقية التي اكدت ان اي اتفاقية تعقدها حكومة الاقليم مع اية جهة لن تحصل على موافقة الحكومة الاتحادية،(صحيفة الشرق الاوسط، العدد١٢٧١١، ٢٠١٣\٥\١٦) المشكلة

الاخطر هي استغلال تركيا لمياه دجلة والفرات ضمن مشروع الكاب الكبير واستحواذها على اغلب تصاريف المياه بادعائها ان دجلة والفرات ليسا نهران عابران للحدود وانما هما نهرين تركيين ، ناكرة الاعتراف باتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية للعام ١٩٩٧، ان استكمال المشروع الذي يضم ١٩سدا عملاقا و٢٢محطة كهرومائية له اضرار اقتصادية واجتماعية بالغة على العراق ، فانخفاض منسوب المياه يبعد اكثر من ٤٠% من اراضي حوض الفرات عن الاستغلال الزراعي ، وقد عانت الاراضي العراقية من شحة المياه وتحولت الى اراضي مصحرة وارتفعت نسبة الملوحة في المياه، وقد هاجر اغلب سكان الانهار التي تعرضت للجفاف الى المدن مما كانت له نتائج ديمغرافية بالغة الخطورة والتعقيد ، فيما ازدادت الاصابات بين الانسان وطالت الثروة الحيوانية من الامراض السارية بسبب التلوث ونقص المياه وزيادة الملوحة فيها ، دون ان تاخذ تركيا بمبادئ القانون الدولي او علاقات حسن الجوار والمصالح والحقوق التاريخية في تلك المياه.

٦ – العلاقات العراقية الاردنية

عانى العراق بعد عام ٢٠٠٣ في علاقاته الدولية ولاسيما دول الجوار الاقليمية ومنها الاردن مما زاد من القيود التي عاقت عمل الدبلوماسية العراقية بسبب الدور السلبي للحكومات العربية ومنها الاردنية في التعامل مع الشعب العراقي ، وقد عزز ذلك بتصريح الملك عبدالله الثاني اعلن فيها مخاوف بلاده مما اسماه بالهلال الشيعي الذي بدا يمتد من ايران عبر سوريا ولبنان ، كذلك ان الاردن احتضنت لبعض رموز النظام السابق الموجودين في الاردن والمتهمين في الضلوع بالتخطيط لبعض العمليات التي حدثت في العراق والذي عقد بعد شهر من قيام التنظيم الارهابي داعش بمجزرة سبايكر ضد شباب عراقيين يتجاوز عددهم

١٧٠٠شاب في جريمة وصفتها (يونيتاد) بانها من ابشع الجرائم اللاانسانية (عبد الكاظم،٢٠٢٠، ص١٧٣)

ورغم تحسن العلاقات بين العراق والاردن بعد عام ٢٠١٦ في فترة السيد حيدر العبادي ومن اعقبه ، الا ان الحدود العراقية الاردنية تبقى محل ترصد خاصة وان العديد من الجهات الاصولية الاسلامية والمتشددة تجد في الاردن ملاذا لانطلاقها ضد العراق اذ اصبحت مركزا لتنظيم القاعدة بقيادة الارهابي الاردني ابو مصعب الزرقاوي الذي كان مطلوبا للاجهزة الاستخباراتية الاردنية والامريكية وضلوعه في تنفيذ عمليات ارهابية انتحارية وقاد مجلس شورى المجاهدين وزعامة قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين قبل ان يقتل خلال غارة امريكية في ٧حزيران ٢٠٠٦ . (قصي، ٢٠٢٤، ص٤٧٠)

كما يقابل تطبيع الاردن مع اسرائيل برفض قاطع من قبل الشارع العراقي ويعتبروه اصطفافا مع سياسات غربية واسرائيلية لاتخدم مصالح الشعوب العربية وتعد خيانة للقضية الفلسطينية .

وعلى الرغم من هذا التباين في العلاقات العراقية الاردنية ما بين التقارب والتوتر من خلال فرض المتغير نفسه على البلدين الذين قررا نسيان الخلافات بينهما وتعزيز التعاون وتطوير العلاقات في كافة المجالات على الرغم من تراجعها قبل ٢٠١٤ نتيجة غياب الرؤية العربية لاسيما الاردنية لطبيعة النظام السياسي العراقي ، وقد تجلى التعاون في توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات على كافة المستويات فكان العراق حريص على منح الاردن ميزة تفضيلية من خلال تخفيض اسعار النفط ورفع معدلات التبادل التجاري واعفاء الرسوم الاردنية .

جدول(١٢) العلاقات العراقية الاردنية

ت	السنة	معدل التبادل التجاري
١	٢٠١٣	١,٣مليار دولار
٢	٢٠١٤	١,٢مليار دولار
٣	٢٠١٥	٧٤٩مليون دولار
٤	٢٠١٦	٤٩٧مليون دولار
٥	٢٠١٧	٥٤١مليون دولار
٦	٢٠١٨	٤٠٠مليون دولار
٧	٢٠١٩	٢٨٥مليون دولار
٨	٢٠٢٠	٢٨٢,٢٩٥مليون دولار
٩	٢٠٢١	٣٣٣,٦٤٢مليون دولار
١٠	٢٠٢٢	٧٠٠مليون دولار
١١	٢٠٢٣	٨٠٠مليون دولار
١٢	٢٠٢٤	٨٠٠مليون دولار
١٣	٢٠٢٥	١,١٧مليار دولار

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بسمة محمد نظير احمد ، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار، ايران والسعودية انموذجا ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٩١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، اذار ٢٠٢٢ ، ص٥٢٩، كذلك ينظر شذى خليل ، للبحوث والتبادل التجاري في العراق ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٤.

٧-تحديات التهديدات الصهيونية

ان وقوع العراق في منطقة استراتيجية تجعله محورا في كل التهديدات التي تمر بها المنطقة لاسباب عديدة ، منها قرب العراق من ايران ووجود بعض الفصائل

والقوى التي تدعمها في العراق ، وان نفوذ ايران الممتد في العراق ولبنان واليمن وسوريا هو تهديد لوجودها ولامنها القومي[٦] .

التهديدات الإسرائيلية على العراق تمثل تحديًا أمنيًا وسياسيًا كبيرًا في ظل التوترات الإقليمية المتصاعدة. يبقى العراق في موقف حساس يحتم عليه التوازن بين مواجهة هذه التهديدات والحفاظ على استقراره الداخلي من خلال الحوار السياسي.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح أن بناء السلام في المدن المحررة في محافظتي نينوى والأنبار لا يمكن اختزاله في إنهاء الصراع المسلح فحسب، بل يمثل عملية بنيوية متعددة المستويات تتطلب معالجة متزامنة لجذور النزاع وتداعياته. إذ إن التحديات المرتبطة بإعادة الإعمار، وإصلاح المؤسسات، وإعادة دمج النازحين، وترميم النسيج الاجتماعي، وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون، تشكل عناصر حاسمة في تحديد مدى استدامة السلام. كما أن غياب التنسيق المؤسسي وضعف التخطيط الاستراتيجي الشامل قد يسهمان في إعادة إنتاج عوامل عدم الاستقرار. وعليه، فإن تحقيق سلام مستدام في هذه المدن يستلزم تبني مقاربات شاملة قائمة على العدالة الانتقالية، والحكم الرشيد، والتنمية المحلية، وبمشاركة فاعلة من المجتمعات المحلية، بما يعزز الثقة المتبادلة ويحول دون تجدد النزاعات. ومن ثم، فإن نجاح جهود بناء السلام يبقى مرهونًا بقدرة الدولة والفاعلين المعنيين على الانتقال من منطق إدارة الأزمة إلى منطق بناء الدولة والسلام الإيجابي طويل الأمد.

المصادر والمراجع

١. احمد، هند عبدالله (٢٠٢٣)، طبيعة الخطاب الديني وانعكاساته على السلم المجتمعي، مجلة نسق، المجلد ٤٠، العدد٦.

[٦] مروة حامد الحمداني، التصعيد الاسرائيلي قراءة في التهديدات بضرب الاراضي العراقية وتداعياتها على العراق والمنطقة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم الابحاث،١٨\١٢\٢٠٢٤

٢. برنامج الامم المتحدة في العراق(UNDP)، لسلام المستدام في العراق نهج للتماسك المجتمعي .في ٢كانون الثاني ، ٢٠٢٣.
٣. بسيوني، محمد(٢٠١٦) ازمات الخليج، مطلعة مدبولي، ٢٠١٦.
٤. جبار ، هند محمد (٢٠١٨)،دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الاهلي، مجلة مدارات سياسية، العدد٥.
٥. الحريري، جاسم يونس(٢٠٢٣) العلاقات العراقية الخليجية بين الماضي والحاضر والمستقبل وسبل تطويرها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
٦. حسين، فرات علي (٢٠٢٢)،العراق والصراع الامريكي الايراني، التاثير والتاثر، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد٦٤.
٧. الحمداني، مروة حامد(٢٠٢٤) التصعيد الاسرائيلي قراءة في التهديدات بضرب الاراضي العراقية وتداعياتها على العراق والمنطقة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم الابحاث،١٨\١٢\٢٠٢٤
٨. الصبيحي، بكر خضر جاسم، الفلاحي، حميد كردي عبدالعزيز(٢٠٢١)، التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري لمرحلة ما بعد النزوح، كلية الاداب، جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد١، مجلد١.
٩. صحيفة الشرق الاوسط، العدد١٢٧١١، ١٦\٥\٢٠١٣.
١٠. العامري، علي محمد حسين (٢٠٢٢)، تأثير المتغير السعودي في العلاقات العراقية الايرانية بعد العام ٢٠١١، مجلة المعهد ، العدد٨.
١١. عبدالحسن، زينة عبدالامير(٢٠٢٣)، الصراع الامريكي الايراني واثره على الامن القومي العراقي، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد٧٤.
١٢. عبدالكاظم ،رياض مهدي(٢٠٢٠) ، العلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة واسط، كلية التربية، مجلة كلية التربية، العدد٤١.
١٣. عبدالهادي ، فايز(٢٠٢١)، المديونية الخارجية واثرها على التنمية ، بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصر.
١٤. عبيد، منى حسين (٢٠١٥)،العلاقات العراقية التركية واثرها على استقرار العراق، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد٦٠.
١٥. عثمان ، عبدالعزيز (٢٠١٢)،دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية والاقليمية عام ٢٠١٢، دبي، مركز الخليج .
١٦. عجيل، عماد وكاع،(٢٠٢٣)، بناء السلام في العراق، دراسة في التحديات والاليات، جامعة تكريت، كلية التربية الاساسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد، ١٣، العدد٤٤.
١٧. العراق يبحث إغلاق ملف النازحين بحلول نهاية العام الحالي، قناة رادو، من الموقع الالكتروني الاتي: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/٢١٠٨٢٠٢٥١٥ في ٢٠٢٥\٨\٢١
١٨. علي، نورا مجيد(٢٠٢٢) الامن الاجتماعي الأطفال العراق دراسة في حالة الطفولة العراقية في ظل احتلال داعش، جامعة واسط مجلة كلية التربية العدد ٤٠.
١٩. غربي، هيبة (٢٠١٩)،التنافس الامريكي الايراني في العراق منذ سنة ٢٠٠٣، مجلة مدارات ايرانية، العدد٤.

٢٠. غضبان، اباذر عباس(٢٠٢٥) الازمة السورية واثرها على العراق بعد عام ٢٠١١، جامعة البصرة، كلية القانون، مجلة دراسات البصرة، العدد٦١.
٢١. فراس الياس، العراق وسوريا ما بعد الاسد، معهد السياسة والمجتمع، من الرابط الالكتروني، https://politicsociety.org/ ٣٠/٠٧/٢٠٢٥/في ٣٠ تموز عام ٢٠٢٥.
٢٢. قصي، رامي (٢٠٢٤)، العلاقات العراقية الاردنية فرص التقارب وافاق المستقبل، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية.
٢٣. كاظم، ياسر رحيم (٢٠٢٢)،العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية التطبيقية.
٢٤. كامل، عمر(٢٠١٥) المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية، الدار العربية للعلوم(ناشرون)، بيروت.
٢٥. مصطفى عبدالقادر النجار، مشكلة شط العرب، بغداد، ١٩٧٤، ص١٣٧.
٢٦. المعيني، محمد كاظم عباس(٢٠٢١)، الخلاف الامريكي الايراني وتداعياته على العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٢.
٢٧. من موقع قناة (BBC NEWS) https://www.bbc.com/arabic/middleeast-٦٣٦٩٢٥٣ ايران تقصف مواقع احزاب كردية معارضة لها في اقليم كردستان، في ٢١\١١\٢٠٢٢.
٢٨. مهند سلوم، ايران ودورها المتغير في الجغرافيا السياسية العراقية،من التنافس الى التحالف، (bal Affairs٠Middle East Council On Gl) من الموقع الالكتروني : https://mecouncil.org/ar/publication_chapters في نيسان ٢٠٢٤.
٢٩. النائلي ، نبراس، دور الخطاب الديني المعتدل في تحقيق التغيير الاجتماعي، شبكة النبأ من الموقع الالكتروني الاتي: https://annabaa.org/arabic/studies/١١٨٧٨في ٢٣\تموز\٢٠١٧
٣٠. هادي حسن، علي شيخو، في مرحلة ما بعد داعش تحديات امام التعايش السلمي، وكالة انباء الاناظول (التقارير) من الموقع الالكتروني : https://www.aa.com. في ٢٩\٨\٢٠١٧.
٣١. هاشم،عامر (٢٠٠٩)، دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية ، مجلة دراسات سياسية، بينت الحكمة ، العدد ١٤.
٣٢. وزارة التخطيط، الجمهورية العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨.
٣٣. الياس، فراس (٢٠١٤)،عودة التهديد ، تنظيم داعش وقوات سوريا الديمقراطية وتحديات الامن الوطني العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
٣٤. يونس، نسيبة(٢٠٢١)، الخليج بينهما ، ما الذي يمكن ان تتعلمه دول الخليج من نهج ايران في التعامل مع العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط.